دراسة اقتصادية تحليلية لظاهرة غسيل الأموال وتأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٧) الواقع والآفاق

أ.م.د. يونس علي أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة السليمانية
uns.ahmad@univsul.edu.iq

المستخلص:

ان ظاهرة غسيل الاموال من أبرز المشاكل ومن أخطر الظواهر في العصر الحديث بسبب ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعددة والمتنوعة، وربما جرت محاولات كثيرة على مستويات مختلفة لمواجهتها. لكن دور البنك المركزي يأتي في الصدارة، وبالاخص في الدول التي يتمتع فيها البنك المركزي بالاستقلالية التامة. ان الاقتصاد العراقي يتجه نحو مسار غامض نتيجة انتشار هذه الظاهرة في كافة مفاصل الاقتصاد، وعلى الرغم من محاولات عديدة من قبل البنك المركزي خلال اصدار قوانينها وتعليماتها ورقابتها المستمرة على المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى، الا انها لم تستطيع اثبات دورها بشكل كبير في هذه الميدان. يهدف هذا البحث الى بيان تاثير ظاهرة غسيل الاموال في نمو الاقتصاد العراقي وكذلك اظهار دور البنك المركزي والمؤسسات البنكية الاخرى في مواجهة هذه الظاهرة.

ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج (الوصفي-التحليلي)، فقد اعتمد المنهج التحلي على النماذج القياسية من خلال جمع البيانات الثانوية من المصادر المختلفة للمدة (١٩٩١-٢٠١٧). اما المنهج الوصفي اعتمد على جمع البيانات من استمارة الاستبانة بين مجموعة من البنوك التجارية ومكاتب الصيرفة والتحويلات العاملة في اقليم كوردستان العراق. واخيرا، توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان ظاهرة غسيل الاموال منتشرة في العراق ومنها اقليم كوردستان بشكل واسع وذلك بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي والامني وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاقتصادي والاداري في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث ان زيادة ظاهرة غسيل الاموال بـ (١%) يؤدي الى تخفيض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٢٤%)، وكذلك فان دور البنك المركزي العراقي واضح وكبير ويستطيع مواجهة هذه الظاهرة، إذا ما كان البنك المركزي يتسم بالاستقلالية التامة وعدم خضوعها للقرار السياسي. وبناء على ذلك فانه من الضرورة بامكان الحد من ظاهرة غسيل الاموال خلال تفعيل القوانين والتعليمات الخاصة بهذه الظاهرة، والرقابة المستمرة والدائمة على البنوك التجارية ومكاتب الحوالات والصيرفة، وضرورة إيجاد أساليب حديثة في الرقابة للكشف عن ومكافحة ظاهرة غسيل الاموال.

الكلمات المفتاحية: غسيل الاموال، الاثار والمواجهة، البنك المركزي العراقي، البنوك التجارية ومكاتب الصيرفة والتحويلات، اقليم كوردستان-العراق.

Analytical Economic Study of the Phenomenon of Money Laundering and its Impact on Economic Growth in Iraq for Period (1991-2017): Reality and Future

Assist. Prof Dr. Younis Ali Ahmed
College of Administration and Economics
University of Sulaimani

Abstract:

Today the phenomenon of money laundering is one of the most dangerous problems, because of its various economic, social and political dimensions, and there have been many attempts at different levels to confront them. But the role of the central bank is at the first, especially in countries where the central bank enjoys full independence. The Iraqi economy is heading towards a mysterious path as a result of the spread of this phenomenon in all sectors of the economy, and despite the numerous attempts by the Central Bank through the issuance of laws and instructions, and the ongoing supervision of commercial banks and other financial institutions, but could not prove their role significantly. The main objective of this study is to explain the impact of money laundering on economic growth of Iraq, as well as, showing the role of the Central Bank and other banking institutions in confronting this phenomenon. To achieve this objective, the study was based on the mex method (descriptive-analytical approach). The methodology was also adopted. It was based on Econometrics models by appling secondary data for period (1991-2017). Likewise, the descriptive approach based on questionnaire which distrubted amomg some (Commercial banks, Banking offices and Transfers Offices) in the Kurdistan Region of Iraq. Finally, current study concludes that money laundering spread in Kurdistan region as well as in Iraq, because of wars, political and security instabilities, and the spread of financial, economic and administrative corruption. In addition, the increase of money laundering by (1%) leads to a reduction of GDP by (0.24%). Furthermore, if the central bank completely independent can confronte this problem. At the end, necessary defiance the money laundering by activation the laws and instructions on this phenomenon, and the continuous monitoring on Commercial banks, Banking offices and Transfers Offices, and the need to find modern techniqes to control the money laundering.

Keywords: Money laundering, Impact and confrontation, The Central Bank of Iraq, Commercial banks, Banking offices and Transfers Offices, Kurdistan Region-Iraq.

المقدمة

تمثل ظاهرة غسيل الاموال احدى الظواهر المحلية الاقليمية العالمية والتي هي ضمن مجال الحديث من قبل الجهات المعنية والقنوات الاعلامية. هذه الظاهرة تتشابك وتتداخل مع ظاهرة الفساد. ومن الاسباب الرئيسة التي ساعدت على ازدهار هذه الظاهرة بسرعة هي العولمة والانفتاح الاقتصادي

والتجاري والتطورات التكنلوجية المتنوعة والمتعددة، خصوصا في مجال المال والسيولة لدى البنوك من حيث الايداع والسحب والتحويلات النقدية. ان ظاهرة غسيل الاموال مصدرا لتدمير اقتصاد البلد ومن ثم انهيار النظام السياسي والاجتماعي. وهذه الظاهرة أخطر من الاعمال الارهابية وذلك بسبب تاثيراتها المباشرة ومستمرة وطويلة الامد. وسنويا يخسر العالم مقدارا كبيرا من الناتج المحلي الاجمالي بسبب انتشار ظاهرة غسيل الاموال وتعد هذه الظاهرة في مرتبة ثانية بعد تجارة الاسلحة والمخدرات. لذا الدول المتقدمة حاولوا احاطة ومواجهة هذه الظاهرة بشتى طرق، على الرغم من انه لن يتمكنه معالجتهم لكن قد استطاعو حصرهم والحد من انتشارهم، الا ان في العراق عموما واقليم كوردستان لم يستطيع مواجهة هذه الظاهرة بجدية كاملة وذلك بسبب عدم وجود وعي كافي حول خطورة هذه الظاهرة وعدم وجود ارادة حقيقية لمواجهته. وعلى الرغم من تعدد الجهات المسؤولة على مكافحة هذه الظاهرة، الا ان دور البنك المركزي في اصدار قوانين والتعليمات وكذلك دور البنوك التجارية والاسلامية كجهات منفذة ومكاتب الصيرفة ومكاتب التحويلات التي تحتل المرتبة الاولى، ومن هنا تأتي فكرة بحث في بيان تاثير ظاهرة غسيل الاموال في نمو الاقتصاد العراقي وبيان دور البنك المركزي والمؤسسات المالية الاخرى في مواجهة هذه الظاهرة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أنه وعلى الرغم من وجود قوانين و التعليمات والجهود المبذولة والمتواصلة (الداخلية والخارجية) ومحاولات البنك المركزي والمؤسسات المالية والنقدية الاخرى لمواجهة ظاهرة غسيل الاموال، الا ان هذه الظاهرة في العراق واقليم كوردستان، لاتزال في اتساع وتداعياتها الخطيرة المختلفة سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانعكاساتها على كافة مفاصيل الاقتصاد منها تخفيض معدل النمو الاقتصادي، كما ان اتساع ظاهرة غسيل الاموال في العراق قد يكون نتيجية الحروب وعدم الاستقرار الامني والسياسي وعدم استقلالية البنك المركزي وتداخل السلطات وعدم الالتزام بعض البنوك التجارية ومكاتب الصيرفة ومكاتب التحويلات بقوانين البنك المركزي. لذا فان مكافحة هذه الظاهرة تسهم في عدم هدر الثروات وتحقيق العدالة وانتعاش الاقتصاد.

اهمية البحث: تتمثل اهمية البحث بما يأتي:

١. ان ظاهرة غسيل الأموال تعد مشكلة محلية واقليمية وعالمية، كما ان تداعياتها كثيرة منها اقتصادية واجتماعية وسياسية.
٢. بيان تاثيرغسيل الاموال على النمو الاقتصادي في العراق ضمن مواضيع ستراتيجية تنموية.
٣. بيان الدور الذي يؤديه البنك المركزي وتؤديه المصارف التجارية ومكاتب التحويلات والصيرفة في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من ضروريات التنمية المستدامة.

فرضية البحث: يفترض البحث:

اولا. ان ظاهرة غسيل الاموال لها تاثيرات سلبية كبيرة على نمو الاقتصاد العراقي.

ثانيا. ان البنك المركزي من خلال قوانينها واجراءاتها وتعليماتها قادرة على مواجهة ظاهرة غسيل الاموال.

هدف البحث: يهدف البحث الى النقاط الاتية:

١. تحليل ظاهرة غسيل الاموال والوقوف على السبل الكفيلة بمكافحته.

٢. بيان دور البنك المركزي والمؤسسات الاخرى (البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، مكاتب الصيرفة والتحويلات) في مكافحة هذه الظاهرة.

منهجية البحث: لتحقيق هدف البحث اعتمد على اسلوب المنهج (الوصفي-التحليلي) بالاعتماد على بيانات المتجمعة من خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٧) واستمارة الاستبانة الموزعة على (١٧ مصرف و٦ مكاتب الصيرفة والتحويلات) في محافظات اقليم كوردستان، كما تم تصميم استبانة من جزئين خصص الجزء الاول للبنوك التجارية فضلا عن تخصيص الجزء الثاني للمكاتب التحويلات والصيرفة.

نطاق البحث:

١. الحدود الزمانية: المدة الزمنية هي (١٩٩١-٢٠١٧) للبيانات الثانوية و (٢٠١٧-٢٠١٨) للتوزيع استمارة الاستبانة.

٢. الحدود المكانية: هو الاقتصاد العراقي واقليم كوردستان مع التركيز على دور البنك المركزي.

٣. عينة الدراسة: العاملين (رئيس ومدراء) في البنوك التجارية وكذلك مدير مكاتب الصيرفة ومكاتب التحويلات.

المشاكل والصعوبات: من الطبيعي أن الدراسات ذات الطبيعة الميدانية تواجه صعوبات كثيرة وخاصة الدراسات التى تتعلق ببعض النواحي الحساسة وعلى وجه التحديد (الدراسة المتعلقة بظاهرة غسيل الاموال). ومن أهمها ندرة البيانات والمعلومات المنظمة والموثوقة على مستوى البنك المركزي والمؤسسات المالية المعتمدة، بالاضافة الى عدم تعاون بعض البنوك التجارية ومكاتب الصيرفة والتحويلات بالشكل المطلوب في مليء الأستمارة بالمعلومات المطلوبة.

إطار وهيكل البحث: ومن اجل الوصول الى اهداف البحث فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسة، يتناول المبحث الاول (الإطار النظري المفاهيمي لظاهرة غسيل الاموال: مفهومها -مراحلها- مواجهة)، بينما المبحث الثاني الذي اختص بـ (مصادر ظاهرة غسيل الاموال في العراق ودور المصارف في مواجهته)، والمبحث الاخير تركز على الجانب العملي التحليلي وقد تناول (قياس العلاقة بين ظاهر غسيل الاموال والنمو الاقتصادي في العراق وكذلك دراسة وتحليل دور البنك المركزي في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال). واخيرا توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار النظري المفاهيمي لظاهرة غسيل الاموال

في العديد من التجارب الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي، يبين ان الدول التي تتوفر فيها الحريات وتمنح شعوبها الحقوق، هي دول مستقرة اقتصاديا وتتمكن من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. أما الدول غير المستقرة سياسيا فانها دول تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة ومنها انتشار النشاطات غير المشروعة والتي في مقدمتها ظاهرة غسيل الاموال (احمد، ٢٠١٣: ١٤٩).

على مستوى العالم، أفاد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لسنة (٢٠٠٩)، ان حجم الأموال المغسولة بلغ (١,٦ تريليون دولار)، يبلغ (٢%-٥%) من اجمالي الناتج العالمي، وأكدت الدراسات أن أمريكا تتصدر دول العالم من حيث الأموال القذرة والتي يتم غسلها سنويا بمقدار (٣٠٠ مليار دولار)، وأشارت تقديرات الأمم المتحدة الى ضخامة حجم الأموال التي يتعرض لها غسيل الأموال في العالم بحيث تجاوزت حجم التجارة الدولية للبترول وتأتي بالمرتبة الثانية لحجم التجارة الدولية. أما على

المستوى العربي فقد تم إنشاء الية عربية تهدف لتنسيق المكافحة الجماعية لغسيل الأموال وتعرف اليوم (مجموعة العمل المالي لدول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا) إذ تحاول إبقاء قطاعاتها المصرفية والمالية هيكل للمال النظيف والسمعة الجيدة، كشف اتحاد المصارف العربية في مؤتمر دبي في سنة (٢٠٠٧)، إن الأموال المغسولة قدرت بحوالي (٢٥ مليار دولار) سنويا مايعادل (٢%) من الناتج المحلي الاجمالي العربي البالغ (١,٢ تريليون دولار) (غازي ،٢٠١٧: ٧١-٧٢). وعلى مستوى العراق، حسب بعض الدراسات منها (الجبوري، ٢٠١٣: ١٧٧)، من خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٠) في العراق اذ بلغت معدل الاموال غير المشروعة المتداولة (٧٨%) من اجمالي ايرادات، في حين هذا المعدل في الدول المتقدمة مثل (استراليا، يابان، نمسا) لم يتجاوز (١٠%)

اولا. لمحة تأريخية عن غسيل الاموال:

يعد غسيل الاموال (Money Laundering) أو مايرادفه في الاستعمال تبييض الأموال (Money Whitening) ظاهرة قديمة نشأت منذ احتاج الإنسان إلى إخفاء مصادر الكسب التي حصل من خلالها على أموال غير مشروعة. فأن مصطلح غسيل الأموال ظهر أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في المدة ما بين العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي (تحديدا سنة ١٩٣٢)، أي تلك الحقبة التي كانت تقوم فيها عصابات المافيا بشراء المشروعات بأموال قذرة وخلط هذه الأموال برؤوس أموال ذات صفة مشروعة (الموسوي، ٢٠٠٩: ٥)، حيث بوشرت بشكل منظم بواسطة شخص يدعى (ماير لانسكي) كان يمثل حلقة الوصل بين المافيا الأمريكية والمافيا الإيطالية خلال الحرب العالمية الثانية (فياض، ٢٠٠٤: ٣٧-٤٠).

هذه الظاهرة (غسيل الاموال) التي بدأت تنمو تدريجيا بنمو عصابات والمافيا (الجريمة المنظمة) وتطورها وهي التي مصدرها الكبير تتخذ من تجارة المخدرات والأسلحة غير المشروعة. وبالرغم من تعدد وسائل غسيل الأموال بالتوجه لتحويل الأموال القذرة إلى موجودات ثمينة على شكل مجوهرات وعقارات وغيرها، إلا أن" العمليات المصرفية "ما زالت تحتل المرتبة الأولى في ممارسة هذا النشاط نظرا لما يلعبه الجهاز المصرفي من دور في تقديم مختلف الخدمات المرتبطة بعمليات الصرف والإيداع والتحويل وغيرها (الموسوي، ٢٠٠٩: ٢-٣).

وإن عمليات غسيل الأموال قد تزايدت بصورة كبيرة في العصر الحديث، وحاليا تعد جرائم غسيل الأموال أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي (عصر العولمة)، أنها التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال، وهي أيضاً امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق مواجهة الأنشطة الجرمية ومكافحة أنماطها المختلفة. وغسيل الأموال جريمة لاحقة لأنشطة جرمية حققت عوائد مالية غير مشروعة، فكان لازماَ إسباغ المشروعية على العائدات الجرمية أو ما يعرف بالأموال القذرة ليتاح استخدامها بيسر وسهولة (الرفيعي ومصطفى، ٢٠٠٨: ١).

ثانيا. مفهوم غسيل الأموال (تبيض الاموال السوداء-غسيل الأموال القذرة):

غسيل الاموال هو اصطناع صفة شرعية لأموال متأتية من مصادر غير شرعية، وذلك من خلال ادخالها في الدورة المالية العالمية، عبر القنوات المصرفية غالبا لأن كل المعاملات البنكية أو المصرفية يمكن اعادة تدويرها وهو مايتح لأصحاب الجريمة المنظمة فرصة غسيل الاموال عبرها

(على، ٢٠١٣: ١٤٠). وقد عرف البعض بانه كل الاجراءات المتبعة لتغيير صفة الاموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة حتى تظهر وكانها نشأت من مصدر مشروع وقانوني وعليه فان غسيل الاموال هو كل معاملة مصرفية هدفها تغيير هوية واصل الاموال المستحصل عليها باساليب غير شرعية وغير قانونية عن ارتكاب احدى الجرائم حتى تظهر وكانها مصادر مشروعة (سلمان وميخا، ٢٠٠٧: ٢١٤؛ رشيد وعبدالقادر، ٢٠١٦: ٣). كما وإن مصطلح غسيل يعني أي فعل أو شروع فيه يهدف الى إخفاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من أنشطة غير مشروعة بحيث تبدو كما لو كانت مستقاة من مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك استخدامها في أنشطة مشروعة داخل وخارج الدولة (الهيتي ونجم، ٢٠١٠: ٨٢).

ثالثا. مراحل عمليات غسيل الأموال:

أن ظاهرة غسيل الأموال هي أنشطة هادفة تمثل امتداداً لنشاط رئيسي سابق غير مشروع أو مكملة له إلى حد أنه يصعب الفصل بينهما، وتمر هذه العملية بمراحل من التعتيم والتمويه عبر شبكة معقدة من الترتيبات والإجراءات تجري في إطار من السرية والكتمان، ويكون من الصعب اكتشافها (عبد اللطيف، ٢٠١٧: ٧). ان عملية غسيل الاموال تدخل بعدة مراحل وسلسلة من الاجراءات واتفق اغلب فقهاء المال والاقتصاد والمهتمين بالشأن الاقتصادي بان عملية غسيل الاموال تمر بثلاث مراحل ويمكن ان تحصل جميعها دفعة واحدة ويمكن ان تحصل كل مرحلة فيها بشكل مستقل عن الاخر ومن خلال هذه المراحل يحاول غاسلو الاموال جعل اموالهم تبدو كانها جاءت بوسائل شرعية من اجل ابعادها عن اية مسائلة قانونية (ميخا، ٢٠٠٧: ٢١٥-٢١٦؛ رشيد وعبدالقادر، ٢٠١٦: ٧-٨). وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة التوظيف أو الإيداع أو إبدال وإحلال النقود: وتتمثل بإدخال الأموال النقدية غير المشروعة في نطاق الدورة المالية وهي المرحلة لرابطة المباشرة بين من يقوم بغسيل الأموال ومؤسسات الغسيل، وهذا التوظيف يهدف إلى تحويل المال غير المشروع المتمثل في أوراق مالية إلى ودائع مصرفية وتوظيفية في عدة حسابات لدى المصارف (الهيتي ونجم، ٢٠١٠: ٨٣). في هذه المرحلة يتم إدخال الأموال التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة في النظام المالي في شكل أقل مشبوهة للسلطات العامة ومريحة لجعلها أكثر سيولة. وهي المرحلة التي يتبعها المتخصصون في هذا المجال وذلك بالتخلص من السيولة النقدية المتحصل عليها من النشاط الجرمي وتعتبر النقود السائلة أكثر الوسائل للتداول شيوعآ في عالم الجريمة كما تعد أكثر الوسائل النقدية قبولا بالنسبة للعديد من الناشطين في هذا العالم ومن خلال الاتجار بالمخدرات (جميل، ٢٠١١: ٩٣-٩٥).

المرحلة الثانية: مرحلة التغطية او التجمع او الترقيد: من اجل إخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال حيث يتم خلق مجموعة معقده من العمليات المالية بغرض تضليل أي محاولة للكشف عن المصدر الحقيقي للأموال (وهيب، ٢٠١٣: ٤١-٤٢). وتتم هذه المرحلة بعد دخول الأموال إلى القطاع المصرفي، وتتميز هذه المرحلة باعتبارها المرحلة التي يكون كشف مصادر تلك الأموال أكثر صعوبة. ومع التطور التكنولوجي أصبح غاسلو الأموال يلجأون إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة لتمويه

نشاطاتهم من أجل محو الآثار الجرمية وذلك كون تلك العمليات تتم بسرعة المسافات البعيدة والقدرة على أخفاء الاسم ومحو أية آثار محاسبية في هذا الإطار (الرفيعي ومصطفى، ٢٠٠٨: ٢-٣).

المرحلة الثالثة: مرحلة الدمج أو الاندماج أو التكامل: وفيها يتم تطهير الأموال غير النظيفة بإدماجها في عمليات مشروعة أو أنشطة اقتصادية مشروعة، بحيث تبدو الأموال بعيدة الصلة بالأنشطة الإجرامية التي تحصلت منها، ويستغل غاسلوا الأموال البنوك كمؤسسة مالية لكي تدور من خلالها الأموال غير النظيفة بحيث لا يشكك أحد في شرعية هذه الأموال وتستخدم بعض أدوات العمل المصرفي لإضفاء الشرعية عليها مثل خطابات الضمان والضمانات المصرفية كما يتم تطهير الأموال بوسائل أخرى كشراء العقارات وتجارة (الهيتي ونجم، ٢٠١٠: ٨٣). او عن طريق اعادة الأموال المغسولة الى الاسواق الدولية وعبر قنوات اقتصادية شرعية وبواسطة تحويلات تسوغها استثمارات ومشاريع ماليه مختلفة مما يجعل الاموال المغسولة وارباحها تتشابة مع حركة وارباح اي عملية تجارية عادية (ميخا ،٢٠٠٧: ٢١٥-٢١٦). وهي المرحلة الاصعب اكتشافا لكون الاموال قد خضعت مسبقا لعدة مستويات من التدوير والتحويل والممتدة لعدة سنوات (رشيد وعبد القادر، ٢٠١٦: ٧-٨).

ويلاحظ أن هذه الخصوصية المتكاملة المترابطة المتشابكة (لهذه المراحل) تشكل حلقات متصلة متماسكة، يحرص القائمون عليها على عدم تعرضها لأي خلل في أي حلقة من حلقاتها، وهذا يتطلب من الأجهزة المختصة بمكافحة غسيل الأموال قطع الحلقة في إحدى نقاطها، لكي تتمكن من السيطرة عليها (الرفيعي ومصطفى، ٢٠٠٨: ٢-٣).

رابعا. عوامل واسباب استفحال ظاهرة غسيل الاموال:

ان غالبية المختصين والخبراء في مجال غسيل الاموال يتفقون على ان المصارف هي المصدر الاول والرئيس لهذه الظاهرة، وتعد شبكة الانترنت إحدى قنوات التجارة الدوليه نظرا لسرعة انتشارها الافقي على مستوى الشركات والاشخاص والبنوك حتى صارت إحدى قنوات غسيل الأموال (سلمان وميخا، ٢٠٠٧: ٢١٦-٢١٨). والبيئة المصرفية الموقع الاكثر استهدافا لانجاز انشطة تبييض الاموال ويرجع ذلك كون البنوك تقدم مختلف الخدمات المصرفية كعمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات والحوالات المالية وبطاقات الائتمان والوفاء وعملية المقاصة وادارة المحافظ الاستثمارية وتداول العملات والاسهم وبالوسائل الالكترونية (رشيد وعبد القادر، ٢٠١٦: ٢). وان من الاسباب الاخرى لهذ الظاهرهي الالتزام المفرط بقوانين السرية المصرفية التي لا تسمح بإفشاء اسم العميل حتى ولو تأكد للمصرف انه يقوم بعمليات غسيل الأموال. وكذلك حرية تحويل وصرف العملة بدون قيد أو شرط بين العملات كافة من والى داخل البلد (وهيب، ٢٠١٣: ٤٣).

خامسا. الاثار والانعكاسات الاقتصادية لظاهرة غسيل الاموال:

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر جرائم الاقتصاد، إذ تؤثر سلبيا على العديد من المؤشرات الاقتصادية منها (توزيع الدخل القومي، التضخم، معدل البطالة، قيمة العملة الوطنية، الادخار المحلي، زيادة الضرائب، التأثير على النظام المالي والمصرفي في الدولة ... الخ.) (وهيب، ٢٠١٣: ٣٩). وأصبحت ظاهرة غسيل الأموال تهدد النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة للبلد بأعتبارها من الجرائم الاقتصادية التي تعد اكثر خطوره لما لها من تاثيرات سلبية وخصوصاً على الدورة الاقتصادية لاي بلد

(الا ان في بعض الأحيان تماس مسألة غسيل الاموال تأثيرها في زيادة النمو وليس العكس فيما وجهت الأموال غير المشروعة الى المشاريع الانتاجية أو الخدمية كأسلوب من أساليب غسيل الاموال)، فضلا عن كونها تلوث المؤسسات المالية والمصرفية فأنها تلوث المجتمع ايضا لاستخدامها مؤسسات مالية ومصرفية من خلال عدم او جهل هذه المؤسسات بمثل هذه الانشطة والجرائم (جميل، ٢٠١٠: ٨٩).

ان نجاح تسرب الاموال المغسولة الى الاقتصاد القومي يؤدي الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات (جميل، ٢٠١١: ٩٥). نتيجة زيادة العجز في ميزان المدفوعات تخلق زيادة الديون العامة وعدم وجود عملات صعبة كافية لسداد الديون، مما يؤدي الى زيادة أعبائه (عبد الكريم، ٢٠٠٩: ٧). اضافة الى ماتقدم ان نمو واتساع ظاهرة غسيل الاموال تؤدي الى ازدياد اثارها السلبية على الاقتصاد من خلال استخدام الاموال الناجمة عن عمليات غسيل الاموال في تدعيم وتقوية مؤسسات الجريمة المنظمة التي تعمل في هذا المجال على حساب تقليص نصيب الاستثمار، وتؤدي الى زيادة معدلات البطالة التي تنشأ من عدم وجود الفرص الاستثمارية الحقيقية المنتجة بسبب هروب رؤوس الأموال والى الخارج والتي تؤثر في قدرة البلد على زيادة معدلات التنمية (العاني، ٢٠١٤: ١٩٠). ان تزايد معدلات غسيل الاموال يؤدي الى حدوث خلل في توزيع الدخل القومي وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويجعل الطبقات الفقيرة تزداد فقرا "وأصحاب الأموال المهربة يزدادون غنى" وهنا جوهر الصراع (جميل، ٢٠١١: ٩٥؛ عبد الكريم، ٢٠٠٩: ٧). ان الاثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لظاهرة غسيل الاموال، تدعو الى المزيد من التعاون المحلي والدولي وتفعيل الاتفاقيات ذات الصلة من اجل مواجهة خطر هذه الظاهرة التي تتزايد يوما بعد اخر. نظراً لخطورة وفداحة الخسائر وأهمية النتائج التي تترتب على غسيل الأموال فلابد من تظافر جميع الجهود المصرفية والدولية والقانونية لمكافحة هذه الجريمة والحد منها (الهيتي ونجم، ٢٠١٠: ٨٦).

سادسا. كيفية مواجهة ظاهرة غسيل الأموال:

إن البلدان كافة عرضة لعمليات وغسيل الاموال والتحدي الكبير في هذا المجال هو في إيجاد الوسائل والتدابير القادرة على كشف هذه العمليات والحد من تطورها وانتشارها (وهيب، ٢٠١٣: ٣٩-٤٠). وقد أنشأت معظم البلدان وحدة للاستخبارات المالية أو اتخذت تدابير أخرى لتفادي الوقوع في قائمة البلدان والأقاليم غير المتعاونة التي أصدرتها فرقة العمل المعنية. وقد أصبح غسيل الأموال قطاعا للنمو يشمل عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية والمتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات فوق الوطنية (Unger, et al., 2006: 2-3)، يتزايد الاهتمام بهذه الظاهرة وظهرت في السنوات الاخيرة العديد من المبادرات التي قادتها بعض الهيئات الاقليمية والدولية ومن بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميه وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكن لايزال محاولات داخلية من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الاخرى ذات اهمية كبيرة (سلمان وميخا، ٢٠٠٧: ٢١٩).

ان دور البنوك المركزية في مكافحة غسيل الاموال فيتمثل في اصدار الارشادات والتوجيهات ومتابعة تطبيقها و تعزيز الرقابة المالية على المؤسسات المصرفية الائتمانية والمالية ، وكذلك التنسيق والتعاون لعقد مؤتمرات واجتماعات وندوات و اعداد برامج و دورات تدريبية متخصصة عن جرائم غسيل الاموال لموظفيها وموظفي البنوك التجارية والمؤسسات المالية. في حين دور البنوك التجارية

في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال مهمة جدا و تعتبر البنوك راس الحربة لمحاربة غسيل الاموال ومكافحتها لحماية انفسها من المخاطر المالية والمسؤولية القانونية، ويتمثل دور البنوك التجارية ومكاتب التحويلات والصيرفة في الالتزام التام بالقوانين والانظمة والتعليمات واللوائح الصادرة عن الجهات المختصة بخصوص مكافحة هذه الجريمة وإنشاء نظام من الضوابط الداخلية حول سحب وإيداع مبالغ كبيرة، و إيلاء عناية خاصة لعمليات التحويل بمبالغ ضخمة إلى الخارج من دون وجود مبرر منطقي لذلك، و المراقبة على التحويلات القادمة والمتجهة إلى دول لا تتوفر لديها نظم تشريعية مناسبة لمكافحة الأموال، (جميل، ٢٠١١: ٩٩-١٠٠؛ رشيد وعبدالقادر، ٢٠١٦: ٢).

المبحث الثاني: مصادر ظاهرة غسيل الاموال في العراق ودور المصارف في مواجهته

في ظل تقارب العالم الاقتصادي أصبح العراق جزءا من اية حالة اقتصادية او ماقد يصيب العالم من اثار لظواهر اقتصادية متنوعة سواء تلك التي سببتها الحروب او التي تسببها الازمات الاقتصادية وماتلقي من ظلالها على اقتصاديات دول العالم (الجبوري، ٢٠١٣: ١٧٢-١٧٣). وكما هو معروف فأن النظام السياسي الجديد في العراق ورث نظاما اقتصادياً متخلفا كان يعاني من مجموعة من الاختلالات والمشكلات البنيوية تمثلت بأختلال العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة بين الصناعة والزراعة. بالاضافة الى مشكلات ناجمة عن سوء الادارة والتخطيط السليم امام ذلك وضعت الادارة المحلية بعض الاجراءات الاقتصادية والتشريعات بهدف اصلاح الاقتصاد العراقي، منها اصدار قانون مواجهة غسيل الاموال (العطية، ٢٠١٢: ٣٥٧).

واخيرا جاءت احداث ٢٠٠٣ ومارافقها من أعمال سلب لأموال البنوك والممتلكات وظهور حالة الفوضى السياسية والاقتصادية. وما أصاب بعض المؤسسات العراقية من تفكك وظهور حالات الفساد الاقتصادي وتهريب الاموال وانتشار سماسرة وأدت كل هذا الحالات الى انتشار بوادر غسيل الاموال في العراق (الجبوري، ٢٠١٣: ١٧٢-١٧٣).

لقد ازداد الاهتمام في الاونة الاخيرة لدى العراق بمجابهة عمليات غسيل الاموال غير المشروعة بعد اتساع نطاق هذه الظاهرة عالميا في ظل العولمة وتصاعد ثورة المعلومات وتكنلوجيا الاتصالات وغياب الشفافية في التعاملات التجارية وضعف القوانين والانظمة الموضوعة من قبل الدولة للحد منها ومن الواضح وجود قلق متزايد بين دول العالم من امكانية اتساع هذه الظاهرة وهو ما تعبر عنه سلسلة البحوث والدراسات وعقد الندوات واصدار اللوائح والتعليمات في هذا الصدد فضلا عن البنك المركزي (رشيد وعبدالقادر، ٢٠١٦: ٢).

اولا. مصادر واسباب ظاهرة غسيل الاموال في العراق:

هنالك مصادر وأسباب عديدة لبروز ظاهرة غسيل الأموال في العراق منها:

١. نتيجة الحروب والحصار والاوضاع السياسية غير المستقرة وغياب كل للدور الرقابي الحقيقي للدولة خصوصا مابعد سنة ٢٠٠٣ والتي سمحت للمستثمر الاجنبي ان يستثمر في قطاعات المصارف وسوق الاوراق المالية والسماح له بادخال واخراج رؤوس الاموال (الجبوري، ٢٠١٣: ١٧٧-١٧٨).
٢. انتشار الفساد المالي والاداري بكافة اشكالها وفي كافة مفاصيلها وانتشار الاتجار بالمخدرات (علي، ٢٠١٣: ١٤٥-١٤٦).

٣. أن المصارف تعد الأكثر استغلالا لظاهرة غسيل الاموال لكثرة أنواع التعاملات والخدمات التي تقدم فضلا عن تطور الأساليب التكنولوجية (الموسوي، ٢٠٠٩: ٣٦). واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في تقديم الخدمات سببا رئيسيا لظهور هذه الظاهرة لأنه أغلب تلك العمليات تتم بصورة آلية وإمكانية الرقابة عليها تحتاج إلى جهد ووقت وتفرغ وتكاليف (الرفيعي ومصطفى، ٢٠٠٨: ٨).

٤. ضعف القوانين والانظمة الموضوعة من قبل الدولة وانعدام الرقابة وخاصة ان هذه الاموال الغير مشروعة تتركز بيد المتنفذين والمتحكمين بمفاصل الدولة وغيرهم ولا توجد هناك اي مسائلة قانونية للاستفسار عن مصادر اموالهم (رشيد وعبد القادر، ٢٠١٦: ٧-٨).

٥. يعد مزاد العملة في البنك المركزي وحوالاتها من أحد أهم أوجه غسيل الأموال، اذ شكلت نسبة الحوالات (٨٦,٢٨%) من مزاد العملة الاجنبية كمتوسط للمدة (٢٠١٠-٢٠١٤)، نظرا لعدم فاعلية النظام المصرفي وعدم وجود اليات الرقابة المناسبة (غازي، ٢٠١٧: ٧٨).

٦. الفواتير المزورة في مجال الاستيراد والتصدير، وذلك من خلال شراء او بيع السلع والخدمات بين شركتين عن طريق عمليات صورية وذلك بشراء وبيع السلع والخدمات من الشركة التي يراد تحويل الاموال القذرة اليها ومن ثم رفع قيمة السلع والخدمات الواردة بالفاتورة ويكون الفرق هو المال المغسول او عن طريق ارسال فواتير مزورة بصفة كلية فيكون اجمالي المبلغ المدفوع المال المغسول (المهرب) اي بضاعة وهمية ليس لها وجود اصلا (رشيد وعبد القادر، ٢٠١٦: ١٠).

بعد سنة ١٩٩١ زادت حجم الاموال المغسولة في العراق على العموم وفي اقليم كوردستان على وجه التحديد وذلك لاسباب انفة الذكر. والجدول الاتي يبين حجم الاموال المغسولة في العراق وكذلك بيان نسبة الاموال المغسولة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٩١-٢٠١٧) وذلك كالأتي:

الجدول (١): حجم الاموال المغسولة ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٩١-٢٠١٧)

السنوات	حجم غسيل الاموال	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاموال المغسولة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
1991	26686.7	42451.6	62.86
1992	26531.39	115108.4	23.05
1993	5186.073	321646.9	1.612
1994	55746.54	1658325.8	3.362
1995	5173890	6695482.9	77.27
1996	5022666	6500924.6	77.26
1997	11585274	15093144	76.76
1998	13056522	17125847.5	76.24
1999	26358843	34464012.6	76.48
2000	37890440	50213699.9	75.46
2001	30282613	41314568.5	73.3
2002	28744088	41022927.4	70.07
2003	20023550	29585788.6	67.68
2004	34638379	53235358.7	65.07

السنوات	حجم غسيل الاموال	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاموال المغسولة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2005	46767796	73533598.6	63.6
2006	61668864	95587954.8	64.52
2007	68432576	111455813.4	61.4
2008	93200325	157026061.6	59.35
2009	66232011	130643200.4	50.7
2010	82398634	162064565.5	50.84
2011	80292396.16	217327107.4	36.95
2012	84931713.24	254225490.7	33.41
2013	89571030.31	273587529.2	32.74
2014	94210347.39	266420384.5	35.36
2015	98849664.46	199715699.9	49.5
2016	103488981.5	203869832.2	50.76
2017	108128298.6	225995179	47.85

المصدر:

١. الجهاز المركزي للأحصاء-وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨,
٢. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، ٢٠١٨ www.cbiraq.org.
٣. (World Bank, World Development Indicators, 2013, www.worldbank.org)
٤. غفران حاتم علوان الجبوري (٢٠١٣): تقدير حجم الاموال غير المشروعة والمتداولة في الاقتصاد العرقمي للمدة ١٩٩١-٢٠١٠، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (١٠)، العدد (٣٠).

أظهرت من جدول (١) ان ظاهرة غسيل الاموال من جهة والناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى تتقلب من سنة لأخرى، وعلى الرغم من اختلاف نسبة الاموال المغسولة الى الناتج المحلي الاجمالي، الا ان وفي بعض السنوات اذ بلغت هذه النسب الى (٥٠%) من الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا. مكافحة عمليات غسيل الاموال في العراق:

في الحقيقة مواجهة ظاهرة غسيل الاموال ليس عمل سهل ويحتاج الى جهد وبحاجة الى تكاليف وتضحية. وفي نفس الوقت يحتاج الى تعاون المشترك بين كافة الجهات والطبقات، لكن ان جهاز ونظام المصرفي وخصوصا البنك المركزي يتق عليها مسؤولية كبيرة.

١. دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الأموال:

يحتل البنك المركزي موقع أساسي في النظام النقدي و المصرفي ، لأنه يتولى مهمة تنظيم الجانب النقدي و المصرفي و توجيه و الرقابة و الاشراف عليه (لونيس، ٢٠١١: ٧١-٧٣).لقد تطورت اهداف البنك المركزي وفقا لتطور النظريات و السياسات الاقتصادية و النقدية ، و التي هي انعكاس لتطور الاحداث السياسية و الاقتصادية التي شهدها العالم(ثويني وباجي، ٢٠١٦: ٦).بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد وما يمتلكه من صلاحيات وإمكانيات

فعلية تمكنه من ممارسة مهامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية (الجبوري، ٢٠١١: ٦٩). اطرت السياسة النقدية الراهنة بأهداف ألزمت البنك المركزي العراقي العمل على تحقيقها في نطاق بناءه ركائز قوية للاستقرار الاقتصادي ومقدمات ملازمة لمناخ الاستثمار المرغوب وحتمية التنمية الاقتصادية والاندفاع نحو تعميق السوق المالية الوظنية وتقوية سبل الوساطه فيها وتمكينها للاندماج في النظام المالي الدولي ومغادرة عهود من التضخم والتدهور في النمو والتنمية الاقتصادية والانعزال التام عن العالم (قاسم، ٢٠١٢: ١).

وعلى هذا الأساس نجد البنك المركزي العراقي حاول تشريع القوانين واصدار التعليمات لمكافحة ظاهرة التي تزعز الاستقرار النقدي ومن ثم الاقتصادي في البلد الا وهي ظاهرة غسيل الاموال. لغرض الحد من عمليات غسيل الاموال، الحاجة الى تأسيس مجلس ومكتب لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في البنك المركزي بمستوى دائرة عامة يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري، ويمثله مدير عام المكتب من يخوله، تمارس المهام ذات الصلة بمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، ولتقرير عقوبات لمرتكبي تلك الجرائم (المتعلقة بالغرامة المادية ويعاقب السجن والمصادرة)، شرع هذا القانون، قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ (الوقائع العراقية، ٢٠١٥: ٣٩). واخيرا بسبب اهمية مواجهة هذه الظاهرة وقررت الحكومة العراقية في (٢٥-٢٠١٧/١٢) بتاسيس وفتح وحدة وهيئة خاصة للكشف ومواجهة ظاهرة غسيل الاموال عن طريق جمع البيانات والمعلومات بشكل علمي وأكاديمي محايد وتقديمها الى المحاكم المختصة من اجل الحد من انتشار هذه الظاهرة.

٢. دور المصارف التجارية في مكافحة غسيل الأموال:

إذا كانت مكافحة جرم غسيل الأموال تتطلب في المقام الأول تدابير وإجراءات قانونية من قبل البنك المركزي ذات طابع جزائي فإن هذه الإجراءات والتدابير تبقى ناقصة وغير ذات فعالية خارج إطار تعاون القطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً، نظرا للدور البالغ الأهمية الذي يؤديه هذا القطاع الأخير في تمرير عمليات غسيل الأموال الملوثة. يقع العبء الأكبر لظاهرة غسيل الأموال على المصارف والمؤسسات المالية، إذ أن المصارف تعد القناة الرئيسة التي يصب فيها غاسلو الأموال أموالهم لاسيما في ظل قوانين السرية المصرفية (الرفيعي ومصطفى، ٢٠٠٨: ١٢-١٥). ان المصارف تواجه عبئا كبيرا بسبب مشاركتها النشطة في منع غسيل الأموال، فإن الانتصارات والفوائد صغيرة وطفيفة مقارنة بتكاليفها . خصوصا الأضرار الجانبية الناجمة عن مكافحة غسل الأموال منها عدم تحقيق رضا الزبون وخلق مشاكل مع الزبائن وخسران زبائنهم تحت التقييد وشروط مكافحة ظاهرة غسيل الاموال وتخفيض السرية تجاه العملاء (Geiger & Wuensch, 2007: 13)، الا انه في الواقع أن واجبات مكافحة غسل أموال تتطلب من المصارف الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ووضع أنظمة لمكافحة غسيل الاموال يحافظ مصالح المصارف ويجعل لهم المنافع وليس الإضرار (Masciandaro & Filotto, 2001: 142-143). ومن اهم الإجراءات الواجب إتباعها من البنوك التجارية لتفادي التورط في عمليات غسيل الأموال هي (التقييد بالقوانين والتشريعات وتعليمات البنوك المركزية والتعاون مع البنوك الأخرى والأجهزة الرقابية) (الرفيعي ومصطفى، ٢٠٠٨: ١٠).

٣. دور مكاتب الصيرفة والتحويلات في مكافحة غسيل الأموال:

لا شك ان مكاتب الصيرفة وتحويل العملات من اركان الرئيسة لأي نظام المالي، وكذلك دوره الحيوي في مواجهة ظاهرة غسيل الموال، خصوصا يبرز هذا الدور في حالة التزام المكاتب بقوانين وتعليمات البنك المركزي.

المبحث الثالث: الجانب العملي والتحليلي

قياس وتحليل ظاهرة غسيل الاموال في العراق وبيان الجهود المبذولة لمكافته

لبيان واقع و افاق ظاهرة غسيل الاموال في العراق فقد اختص هذا المبحث لقياس و تحليل هذا الظاهرة من خلال الاستعانة بنوعين من البيانات (البيانات الثانوية: Secondary Data) التي تم جمعها عن مصادر مختلفة منها الجهاز المركزي للاحصاء، وزارة التخطيط و البنك المركزي و مصادر اخرى، وكذلك (البيانات الأولية: Primary Data) من خلال اعداد وتوزيع استمارة الاستبانة بين البنوك التجارية و مكاتب التحويلات و الصيرفة، لمعرفة و بيان دور الجهات المعنية خصوصا (البنك المركزي و البنوك الاخرى) في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال في العراق.

اولا. تقدير النماذج لبيان العلاقة بين ظاهرة غسيل الاموال والنمو الاقتصادي في العراق:

هذا الجانب يختص بقياس وتحليل تاثير ظاهرة غسيل الاموال في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٧)، ومن اجل تثبيت هذه الحقيقة نستعين ببعض الاختبارات والتقديرات على نحو الاتي:

١. **اختبار ثبات والاستقرارية Stationary test:**

يعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة لكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم. ويظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الاتي:

الجدول (٢): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات النموذج

المتغيرات	القيمة الاحتمال الحرجة	القيمة المحتسبة (t)	القيمة الجدولية (t)	المستوى المعنوية
الناتج المحلي الاجمالي*	0.0000	- 7.3113	-3.7114	1% level
			-2.9810	5% level
			-2.6299	10% level
حجم غسيل الاموال**	0.0016	- 3.4264	-2.6797	1% level
			-1.9581	5% level
			-1.6078	10% level
سعر الصرف**	0.0004	- 5.1006	-3.7240	1% level
			-2.9862	5% level
			-2.6326	10% level
ملاحظة: * تشير الى استقرار البيانات في مستوى (Level) ** تشير الى استقرار البيانات في الفرق الأول (First Difference)				

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برامج E-views 9.

يظهر من الجدول (٢) ومن خلال اختبار (Augmented Dickey-Fuller)، ان غالبية المتغيرات تكون معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية (٥%) لأنه قيمة الاحتمال الحرجة (.Prob)

اقل من القيمة المحددة (٠,٠٥)، اي ان هناك استقرارية في البيانات السلاسل الزمنية. وبذلك هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات في النموذج الخاص بموضوع الدراسة.

٢. التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج Co-integration test:

التكامل هو من اختبارات المهمة لبيات مستوى العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة، حتى يسمح باجراء تقدير النموذج من الضروري على اقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة ومتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٣).

الجدول (٣): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

التكامل المشترك بين متغيرات			
المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value (0.05)	**القيمة الاحتمال الحرجة**
الناتج المحلي الاجمالي	82.3758	29.7971	0.0000
حجم غسيل الاموال	28.7653	15.4947	0.0003
سعر الصرف	0.30178	3.84147	0.5828
المتغيرات	Maximum Eigenvalue	Critical Value (0.05)	**القيمة الاحتمال الحرجة**
الناتج المحلي الاجمالي	53.61050	21.13162	0.0000
حجم غسيل الاموال	28.46349	14.26460	0.0002
سعر الصرف	0.301780	3.841466	0.5828

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برامج E-views. 9.

من خلال جدول اعلاه نجد ان غالبية المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بعض في مستوى المعنوية (١% و٥%)، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

٣. العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة Granger Causality Tests:

يتركز مفهوم السببية على وجود العلاقة السببية بين المتغيرات موضوع الدراسة، حيث استخدمه في هذا المجال عدة الاختبارات السببية، الا انه حاليا (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسة في مجال التحليل الاقتصادى وفي ايجاد العلاقة وتحديد اتجاه (one direction or two direction) بين متغيرات النموذج، وحيث يتم عرض نتائج هذا الاختبار بين المتغيرات الموضوع الدراسة في الجدول ادناه:

الجدول (٤) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

المتغيرات	**قيمة الاحتمال الحرجة**	**اختبار F**	**حجم العلاقة**
علاقة غسيل الاموال مع الناتج المحلي الاجمالي (Lag1)	0.0014	13.1668	جيدة ومقبولة
علاقة الناتج المحلي الاجمالي مع غسيل الاموال (Lag1)	0.0011	13.9040	جيدة ومقبولة
علاقة سعر صرف مع غسيل الاموال (Lag4)	0.0035	6.5158	جيدة ومقبولة
علاقة سعر الصرف مع الناتج المحلي الاجمالي (Lag4)	0.0765	2.6659	متوسطة ومقبولة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برامج E-views 9.

يظهرمن الجدول (٤)، ومن خلال القيمة الاحتمالية الحرجة وقيمة (F) المحسوبة، وعند المستوى المعنوية (٥%)، فان المتغيرات المستقلة في مستويات مختلفة ذات علاقة سببية باتجاه او باتجاهين مع الناتج المحلي الاجمالي، وخصوصا العلاقة السببية باتجاهين بين حجم غسيل الاموال والناتج المحلي الاجمالي. وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرات، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن ظاهرة غسيل الاموال في العراق لها تاثيرات سلبية على الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك ان هذا النتائج يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي.

٤. تقدير النماذج القياسية Econometrics Model Estimation:

ان النتائج العلاقة السببية يبدو أنه اساس قوي ومنطقي لتقدير النموذج لبيان حجم وتاثير ظاهرة غسيل الاموال في الناتج المحلي الاجمالي. حيث خلال عدة محاولات اكتشف البحث النماذج الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية والتحول الى الصيغة (اللوغارتمية المزدوجة) التى تعتبر من أكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة واشارة)، والمعلمات المقدرة الواردة في الجدول (٥):

الجدول (٥): نتائج تقدير معلمات المقدرة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المعنوية
حجم غسيل الاموال	**الناتج المحلي الاجمالي**	-(0.2443)	0.0171	1% level
سعر الصرف		0.1366	0.0010	5% level
الحرب على العراق (٢٠٠٣)		-(0.3542)	0.0451	10% level
ملاحظة: نتيجة عدم توفر بيانات في السنوات الاخيرة، قمت الباحث بتقدير البيانات المفقودة للسنوات (٢٠١١-٢٠١٧) وذلك بالاستناد الى الطرق الاحصائية المتقدمة، وان نتيجة تقدير البيانات المفقودة موثوقة وذلك بالاعتماد على: (R^2 =87، Adjusted R^2 =86، Sig = 0.000).				

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برامج E-views 9.

من الجدول اعلاه يتبين أن ظاهرة غسيل الاموال له انعكاسات سلبية واضحة وكبيرة على الناتج المحلي الاجمالي وذلك بالاعتماد على القيمة الاحتمال الحرجة التي اقل من المستوى المعنوية (٥%) وبالاعتماد على (حجم وقيمة واشارة) المعلمة المقدرة الخاصة بظاهرة غسيل الاموال، بما ان زيادة ظاهرة غسيل الاموال بـمقدار (١%) يؤدي الى تخفيض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٢٤%). ان هذه النتائج تتفق مع النظريات الاقتصادية التي تقر بان ظاهرة غسيل الاموال سببا من اسباب تدهور الاقتصاد وهدر وتسرب الاموال من داخل الى الخارج او توجيه الاموال الى المجالات غير المجدية اقتصاديا. وهكذا فان النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد العراقي. ومن خلال الجدول نفسه يبين ان سعر صرف تؤثر ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي وذلك عند مستوى معنوية (٥%)، بحيث زيادة سعر صرف الدينار العراقي بـ (١%) يزيد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٠,١٣%)، وان سبب قوة الارتباط بين سعر صرف والناتج المحلي الاجمالي في العراق قد يعود الى الاعتماد الرئيسي للاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية والتي تباع في الخارج

وبالدولار، وكذلك من جهة الاخرى يعتمد الاقتصاد العراقي في تلبية غالبية احتياجاتهم على استيراد السلع والخدمات التي تشتري في الخارج بالدولار ايضا.

واخيرا فان الحرب على العراق له تاثيرات سلبية واضحة على الاقتصاد العراقي وذلك بدلالة احصائية عند مستوى معنوية (٥%)، و تظهر من خلال اشارة معلمة المقدرة (-) التي تشير الى ان تاثير الحرب على العراق قد سببا في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٠,٣٥%)، وهذا ماتؤكد كثير من المختصين ان ظاهرة غسيل الاموال انتشرت بشكل واسع بعد الحرب على العراق سنة (٢٠٠٣)، وكذلك فان الكثير من المختصين يؤمنون بان الحرب على العراق و عدم الاستقرار السياسي و الامني من الاسباب الرئيسة لانتشار ظاهرة غسيل الاموال في العراق ويصل الى حد خطير.

٥. الاختبارات التشخيصية للمصداقية نماذج Diagnostic tests:

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي الا وهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة لاغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك:

اولا. اختبارات لمصداقية وملائمة النموذج: من هذا الجانب هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة، الا ان اهمها هي (R^2، Adjusted R^2، F-test، Std. Error)، ونتائج التحليل على النحو الاتي:

الجدول (٦): نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

المؤشرات	القيمة الاحتمال الحرجة	القرار النهائي
R-Squared	0.99	معنوية عالية
Adjusted R^2	0.99	معنوية عالية
F- statistic	303.3654(0.0000)	معنوية عالية
S.E. of regression	0.0808	معنوية

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برامج E-views 9.

يتبين من الجدول اعلاه معامل التحديد يبلغ (R^2=0.99) وهذا يعني ان المتغيرين المستقلين (حجم غسيل الاموال وسعر الصرف) يفسر حوالي (99%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، وبما ان قيمة (F) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي اقل من قيمة P-Value (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن جهة اخرى نلاحظ ان قيمة (Stander Error) يساوي (0.08) وهذا يشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية.

ثانيا. اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج: ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وامكانية تطبيقها في الحياة العملية حاليا ومستقبلا، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار، فان النموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية او تجاوز غالبية المشاكل القياسية، والجدول (٧) يبين قيم ودلالات الاحصائية لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (٧): نتائج اختبار لصاحية النموذج

المشاكل القياسية	الاختبارات	القيمة الاحتمال الحرجة	المستوى المقبولة	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Durbin-Watson Breusch-Godfrey Test:	2.80 0.4383	يساوي 2 أكبر من 0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	1.38	بين (1-5)	لا توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.1300	أكبر من 0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	.3741	أكبر من 0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع التطبيعي للبيانات	Jarque-Bera Histogram Normality Test	0.1601	أكبر من 0.05	لا توجد المشكلة
الثبات والاستقرارية	Cusum Test Cusum of Squares Test	بين (1%-5%)	بين (1%-5%)	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برامج E-views 9.

من خلال الجدول (٧) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص)، والبيانات مستقرة، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

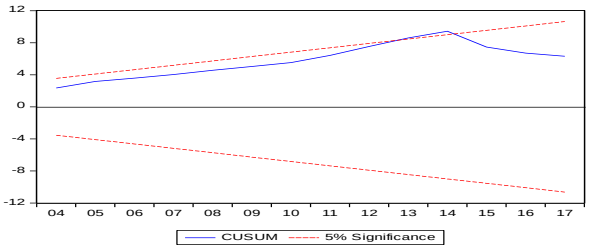

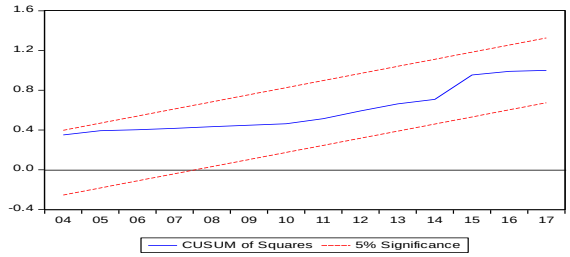

من خلال الشكليين اعلاه، ومن خلال اختبارات (Cusum Test, Cusum of Squares Test) ان البيانات المستخدمة في النموذج مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرارية البيانات عند مستوى المعنوية (٥%).

ثانيا. دور البنوك المركزية والجهود المبذولة في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال:

هذا الفقرة يركز على تحليل دور وكفاءة البنك المركزي العراقي والجهات المعنية في مواجهة ظاهرة غسيل الأموال، لغرض تحقيق هذا الهدف تم توزيع هذا الفقرة الى النقاط الاتية:

١. **وصف مجتمع وعينة البحث:** لبيان وتقييم دور البنك المركزي والجهات المعنية في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال تم الاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان التي توزعت على مجموعة من المصارف التجارية وعلى مجموعة من مكاتب التحويلات والصيرفة. ومن الاسباب الرئيسة جراء اختيار (البنوك التجارية ومكاتب التحويلات والصيرفة) كمجتمع وعينة البحث، باعتبار ان هذه الجهات الثلاثة لهم الارتباط المباشر بظاهرة غسيل الاموال سواء من حيث الاسباب او المواجهة، وكذلك هذه الجهات يتعاملون ويترابطون بشكل او اخر بعمل وجهد البنك المركزي في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال،

وكذلك هذه الجهات بشكل او اخر يلتزمون بقوانين وتعليمات التي يصدرها البنك المركزي سواء كانت مرتبطة بظاهرة غسيل الاموال او بجوانب اخرى ذات صلة.

٢. تحليل واقع وافاق ظاهرة غسيل الاموال من وجهة نظر المبحوثين: ومن خلال تحليل الاسئلة الواردة في الاستمارة وتلخيصها تم التوصل إلى النتائج الآتية:

س/ كيف ترى ظاهرة غسيل الاموال على المستوى العالمي؟ هل ان ظاهرة غسيل الاموال منتشرة في اقليم كوردستان والعراق؟ ولماذا؟

هو من أخطر النشاطات الاقتصادية الاجرامية المنظمة والمنتشرة والمتفشية في جميع الدول العالم وفي جميع القطاعات والتي تحقق ارباحا عالية للشخص او للمجموعة من الاشخاص، يتم حاليا الاهتمام الزايد بهذه الظاهرة. ان ظاهرة غسيل الاموال منتشرة في اقليم كوردستان والعراق بشكل واسع وذلك لاسباب عديدة منها:

أ. الحروب وعدم الاستقرار السياسي والامني في العراق، وضعف التوافق بين الاطراف السياسية والتدخل السياسي في البنوك وقوانينها.

ب. تفشي ظاهرة الفساد المالي والاقتصادي والاداري في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية للدولة. ووجود جهات غايتها نشر الفساد وتهريب العملة، وفي الغالب فان المسؤولين واصحاب السلطة يقومون بهذه العملية وعدم اجراء الرقابة الحكومية والرقابة الجهات المعنية على نشاطاتها بشكل جيد وعدم ارادة حقيقية لمحاربة ظاهرة غسيل الاموال.

ج. عدم وضوح اعمال البنوك والتحويلات الخارجية وهناك مكاتب صيرفة وهميا وكذلك بعض المسؤولين هم اصحاب البنوك والمكاتب.

س/ ما هي مجالات ومصادر ظاهرة غسيل الاموال في اقليم كوردستان والعراق؟ وماهي الجهات المسؤولة عن مواجهة هذه الظاهرة؟

هناك العديد من المصادر لبروز هذه الظاهرة على المستوى العالمي ويختلف باختلاف البلد، الا ان اهم مجالات ومصادر هذه الظاهرة في اقليم كوردستان والعراق هي (المصارف ومكاتب الصيرفة والتحويلات الخارجية، تجارة الذهب، تجارة السيارات، تجارة الادوية، تجارة المخدرات، تهريب المواد الاولية كالنفط، العقارات والمباني (الاسكان) و(المقاولات). وهناك جهات متعددة ومترابطة العمل مع بعضها بعض، الا ان الجهات الرئيسة المسوؤلة هي (الحكومة تعد المسؤل الاول في مكافحة هذه الظاهرة، هيئة النزاهة والرقابة المالية والجهات الامنية المختصة، البنك المركزي والبنوك الاخرى (التجارية والاسلامية)، الخبراء السياسين والاقتصاديين.

س/ هل تعتقد ان البنك المركزي العراقي له دور ايجابي في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال؟ وماهي الاجراءات التي يستطيع البنك المركزي اتباعها في هذا المجال؟

دور البنك المركزي واضح وكبير ويستطيع مواجهة هذه الظاهرة من خلال (ان يمارس البنك المركزي استقلالية تامة وعدم خضوعه للقرار السياسي، الرقابة المستمرة على البنوك ومكاتب التحويلات والصيرفة عن طريق اصدار القوانين والتعليمات، التعاون والعمل المشترك مع جميع المؤسسات المعنية ضمنها المالية والامنية، وبناء نظام الكتروني كفؤ بين البنك المركزي والبنوك

الاخرى، تقييد بيع العملة وتحديد الكمية المباعة للمصارف التجارية وتحجيم التحويلات التضاربية منها واليها).

س/ هل تعتقد أن قوانين وتعليمات البنك المركزي العراقي المرتبطة بالرقابة والسيطرة والقيود على (الايداع وسحب) النقود بـ (١٠ الاف دولار او ١٥ مليون دينار العراقي فقط)، وحول تقييد التحويلات النقدية للمواطنين (يسمح بتحويل ١٥٠٠ دولار شهريا مرة واحدة فقط، وكذلك بشروط صعبة منها يجب الشخص المرسل والمستلم هم من اقرباء درجة الاولى او تحويلات لاغراض التعليمية) لها دور كبير وكافي في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال؟ ولماذا؟

على الرغم من تدخلات الاطراف السياسية في قرارت البنك المركزي ومنعها من ممارسة دورها بشكل فعال. الا ان القوانين والتعليمات بالبنك المركزي العراقي يمكن ان يكون له دور فاعل، وكل هذه الامور والاجراءات لها دور في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال على المستوى المحلي والخارجي، ويعتبر هذه الاجراءات مهمة لحد هذه الظاهرة، الا انه من الضروري اضافة الى تحديد المبلغ ان تراقب مصادر الاموال، وجدوى وتاثير هذه القوانين والتعليمات يرتبط بتطبيقها وتفاصيلها على كافة البنوك والمؤسسات. والجدير بالذكر الاسباب التي تقلل من شأن واهمية هذه الاجراءات هي من الصعب تحديد مصادر الاموال المحولة لأنه الزبائن لايعطون بسهولة المعلومات الدقيقة حول مصادر اموالهم، وهناك الاشخاص واصاحب النفوذ يقومون بتحويل مبالغ هائلة عن طريق مكاتب غير الرسمية دون قيود وشروط وكذلك هذه التعليمات لاتؤدي الى مواجهة هذه الظاهرة بأكملها وان هذه المبالغ ليس كافية، وان عمليات التهريب لاتجري فقط عن طريق الايداعات والسحوبات. وضرورة اصدار قوانين صارمة ليس فقط لمقدار المودعة او المسحوبة بل للمصدر ايضا. وضرورة ان تشمل التعليمات جوانب اخرى ذات أكثر اهمية منها وهي عدم سماح زبون بفتح أكثر من حساب من البنك نفسه او من البنوك الاخرى.

س/ هل أن القوانين والتعليمات والاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي حول تحديد المبالغ النقدية (المودعة والمسحوبة) يسبب لظهور وخلق المشاكل للبنوك التجارية (المشاكل بين البنوك والزبائن)؟ ولماذا؟

ان القوانين والتعليمات والاجرات المتبعة لايداع والسحب المبالغ المحددة (١٠ الاف دولار او ١٥ مليون دينار العراقي فقط) من قبل البنك المركزي العراقي يسبب ظهور وخلق مشاكل للبنوك التجارية وذلك بسبب ضعف وعي زبائن وخبرته، والزبون عندما يودع او يسحب مبلغ لايهتم بتعليمات وقوانين الخاصة بغسيل الاموال، وانما الزبون فقط يهتم باكمال اعماله. الا انه يجب البنوك الانضباط على القوانين والمتابعة المسامرة لمواجهة ظاهرة غسيل الاموال.

س/ هل تعتقد ان البنوك التجارية له دور في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال؟ وماهي الاجراءات التي تستطيع البنوك التجارية اتباعها في هذا المجال؟

دور البنوك التجارية واضح وكبير ويستطيع مواجهة هذه الظاهرة من خلال (الالتزام بالقوانين وتنفيذ التعليمات البنك المركزي الخاص بمكافحة الظاهرة، ومساعدة البنك المركزي في مواجهة هذه الظاهرة، التعرف والرقابة المستمرة على حسابات الشخصية ومصادر اموالها والتأكد منها (الايداعات

والسحوبات)، خصوصا منع الشركات ممارسة الاعمال البنكية دون معرفة مصادر تمويلها، اتباع الاجراءات والتعليمات تراقب تحويل العملات والتأكد من جنسية الشخص وغرض من التحويلات).

س/ هل ان البنوك التجارية العاملة في اقليم كوردستان ملتزمة بتطبيق القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال؟ ولماذا؟ وهل تعتقد أن "بعض من البنوك التجارية" مصدرا وسببا لظهور ظاهرة غسيل الاموال؟

ان البنوك التجارية العاملة في اقليم كوردستان جزء من منظومة النقد في العراق ويتبع مايقوم البنك المركزي باصداره من قوانين وتعليمات ويعملون تحت رعاية ورقابة البنوك المركزية. الا ان بعض البنوك غير ملتزمة كاملا بهذه القوانين والتعليمات، لعدم وجود رقابة مستمرة من قبل البنك المركزي على نشاطاتها، لذا من الضروري مراقبة نشاطات هذه البنوك بشكل كافي ومستمر. وان هناك اختلاف واضح في عمل هذه البنوك وكيفية الالتزام بقوانين واجراءات مكافحة غسيل الاموال، أن " بعض من البنوك التجارية " في اقليم كوردستان والعراق مصدرا وسببا لظهور ظاهرة غسيل الاموال، ولأن بعض البنوك التجارية تحاول تحويل المبالغ أكبر من المبالغ المسموحة بطريقة مختلفة وذلك في سبيل الحصول على اعلى الفوائد والربح.

س/ هل تعتقد ان البنوك الالكترونية له دور في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال؟ وماهي الاجراءات التي تستطيع البنوك الالكترونية اتباعها في هذا المجال؟

دور البنوك الالكترونية واضح وكبير ويستطيع مواجهة هذه الظاهرة من خلال (اتباع قوانين وتعليمات البنك المركزي في معرفة هوية الاشخاص والشركات وغيرها من الامور الاخرى، من خلال متابعة مصادر الحوالات والتاكد من غرض هذه الحوالات).

س/ هل تعتقد ان البنوك الحكومية له دور في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال؟ وماهي الاجراءات التي تستطيع البنوك الحكومية اتباعها في هذا المجال؟

دور البنوك الحكومية كبير في مواجهة هذه الظاهرة من خلال اتباع القوانين والتعليمات والاجراءات البنكية الصارمة، وخاصة في تلك المجالات التي تبرز فيها هذه الظاهرة بشكل واسع، وكذلك عن طريق التعاون مع المؤسسات المالية وغير المالية الاخرى.

س/ هل تعتقد ان البنوك الاسلامية له دور في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال؟ وماهي الاجراءات التي تستطيع البنوك الاسلامية اتباعها في هذا المجال؟

ان الاسلام يمنع منعا باتا ظاهرة غسيل الاموال، وهذه الظاهرة مخالفة لتعاليم الدينية ولا يوافق مبادىء الشريعة الاسلامية، فلذلك دور البنوك الاسلامية واضح وكبير وقادرة على ضبط اجراءاتها لمواجهة هذه الظاهرة.

س/ هل تعتقد ان مكاتب التحويلات والصيرفة لهما دور في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال؟ وماهي الاجرائات التي تستطيع اتباعها في هذا المجال؟ وهل تعتقد أن "بعض من مكاتب التحويلات والصيرفة" مصدرا وسببا لظاهرة غسيل الاموال؟

دور مكاتب التحويلات والصيرفة واضح وكبير ويستطيع مواجهة هذه الظاهرة من خلال (تطبيق قوانين وتعليمات البنك المركزي في كافة المجالات خصوصا في مجال الرقابة والسيطرة على

عمليات التحويلية وصرف العملات سواء كانت داخلية او خارجية). في الحقيقة أن "بعض من مكاتب التحويلات والصيرفة" مصدرا وسببا لظهور ظاهرة غسيل الاموال، بسبب وجود مكاتب صيرفة مجهولة. كما هو الهدف الرئيسي لهذه المكاتب هو الحصول على اقصى الارباح دون اهتمام بمعرفة مصادر هذه الاموال، وكذلك لعدم وجود السيطرة والمراقبة المستمرة على عمليات هذه المكاتب فبعض منهم لايلتزمون بالتعليمات والشروط البنك المركزي. لذا يجب فرض رقابة على هذه المكاتب ومتابعة المصدر والمبالغ المحولة والغرض منها.

الاستنتاجات والمقترحات

اولا. الاستنتاجات: من خلال عرض وتحليل توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات وهي:

١. ان ظاهرة غسيل الاموال منتشرة في العراق واقليم كوردستان وبشكل واسع وذلك بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي والامني، تفشي ظاهرة الفساد المالي والاقتصادي والاداري في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية كافة، وانتشار الشركات الوهمية وتدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المسائلة، وضعف الرقابة الحكومية (هيئة النزاهة والرقابة المالية) فضلا عن عدم وجود ارادة حقيقية لمحاربة ظاهرة غسيل الاموال.

٢. اظهر البحث ان هناك العديد من المصادر والمجالات بروز ظاهرة غسيل الاموال في العراق واقليم كوردستان، منها البنوك ومكاتب الصيرفة والتحويلات الخارجية، وتجارة الذهب والسيارات والادوية والمخدرات، وتهريب المواد الاولية كالنفط.

٣. أن ظاهرة غسيل الاموال لها انعكاسات سلبية واضحة وكبيرة على الناتج المحلي الاجمالي في العراق ويؤدي الى تدهور الاقتصاد وهدر وتسرب الاموال من داخل الى الخارج او الى المجالات غير المجدية اقتصاديا.

٤. كافة انواع البنوك والجهات المعنية لها دور في مواجهة ظاهرة غسيل الاموال، الا ان دور البنك المركزي في الدرجة الاولى وكذلك دور البنوك الاسلامية في المرتبة الثانية، بما ان هذه الظاهرة مخالفة للتعاليم الدينية ولا يوافق مبادىء الشريعة الاسلامية، فلذلك البنوك الاسلامية لايؤمن بوجود هذه الظاهرة في نشاطاتها وتحويلاتها المصرفية وقادرة على ضبط اجراءاتها لتقليل حدوث هذه الظاهرة.

ثانيا. المقترحات: في ضوء الاستنتاجات سابقة نقترح الاتي:

١. قيام الحكومة والجهات الامنية ضبط الحدود لمنع تهريب الاموال الى الخارج ومنع تجارة غير مشروعة. وبناء نظام الكتروني كفؤ للمراقبة المستمرة على العمليات الالكترونية وخاصة تلك المجالات التي يبرز فيها ظاهرة غسيل الاموال.

٢. قيام البنك المركزي العراقي بتوجه نحو الانضمام الى الاتفاقيات الدولية حول مواجهة ظاهرة غسيل الاموال وإيجاد آلية تنسيق وتعاون دولي عند تبادل المعلومات والمسندات، والاستفادة من خبرات المصارف العالمية التي تتجه نحو مكافحة غسيل الأموال والعمل على وكذلك ضرورة التعاون الداخلي وعمل المشترك بين البنك المركزي وجميع البنوك والمؤسسات المعنية (المالية والامنية) العامة والخاصة لمواجهة ظاهرة غسيل الاموال.

٣. ضرورة تفعيل القوانين والتعليمات الخاصة بظاهرة غسيل الاموال، ويمكن الاعتماد على القوانين الجزائية باعتبارها احدى الوسائل الخاصة بمكافحة غسيل الاموال، والرقابة المستمرة والدائمة على البنوك والمكاتب والحوالات الخارجية، وضرورة إيجاد أساليب حديثة في الرقابة للكشف عن ومكافحة هذه الظاهرة.

٤. قيام المصارف التقليدية والحديثة الالتزام بالقوانين وتنفيذ التعليمات البنك المركزي الخاص بمكافحة الظاهرة، ومساعدة البنك المركزي لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك من خلال تشديد الرقابة على الاموال التي تدخل المصارف والتأكد من جنسية الشخص ومصدر اموالهم وغرض من التحويلات.

المصادر

المصادر باللغة العربية:

اولا. الكتب:

١. عطية السيد السيد فياض، (٢٠٠٤)، **جريمة غسيل الأموال في الشريعة الاسلامية** "دراسة فقهية مقارنة"، الطبعة الاولى، دار النشر للجامعات، مصر.

ثانيا. البحوث:

١. ابراهيم على محمد علي، (٢٠١٣)، الاثار الاقتصادية لجريمة غسيل الاموال ودور القوانين العقابية في مكافحتها (دراسة مقارنة)، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (٩)، العدد (٢٧).

٢. أحمد هادي سلمان ولهيب توما ميخا، (٢٠٠٧)، الأنعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الاموال، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (٦٧).

٣. احمد حسين الهيتي ورفاه عدنان نجم، (٢٠١٠)، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال (المصادر والآثار) :دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (١٩٨٩-٢٠٠٨)، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العدد (٨١).

٤. أحمد صبحي جميل، (٢٠١١)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال ودور المصارف في مكافحتها (دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية)، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٧).

٥. انتصار رزوقي وهيب، (٢٠١٣)، عمليات غسيل الأموال التأثيرات والمعالجات-الإمارات العربية المتحدة ولبنان (حالة دراسية)، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العدد (٩٤).

٦. بشرى عبد الباري احمد، (٢٠١٣)، تحميل العلاقة الدالية بين الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي في عينة مختارة من دول العالم، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (١٠)، العدد (٣٠).

٧. طيبة ماجد حميد العاني، (٢٠١٤)، إثر تطبيق اليات مكافحة غسيل الاموال في الجهاز المصرفي في العراق في تقليص انتشار هذه الظاهرة "دراسة ميدانية في عينة من المصارف الاهلية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد (٣٩).

٨. منعم دحام العطية، (٢٠١٢)، العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (٩٣).
٩. مظهر محمد صالح قاسم، (٢٠١٢)، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العدد (٩١).
١٠. سلمى غازي، (٢٠١٧)، آثار ظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها/دراسة تطبيقية، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (٥٥).
١١. عباس نوار كحيط الموسوي، (٢٠٠٩)، دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة ظاهرة غسل الأموال، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العدد (٧٤).
١٢. علاء عبد الكريم، (٢٠٠٩)، غسيل الأموال عبر قنوات التأمين بحث تطبيقي في قطاع التأمين في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (٢١).
١٣. فلاح حسن ثويني وأحمد كريم باجي، (٢٠١٦)، دراسة في أهداف البنوك المركزية مع إشارة إلى أهداف البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢)، **مجلة الادارة والاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، العدد (١٠٦).
١٤. خلف محمد حمد الجبوري، (٢٠١١)، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (٧)، العدد (٢٣).
١٥. غفران حاتم علوان الجبوري، (٢٠١٣)، تقدير حجم الاموال غير المشروعة والمتداولة في الاقتصاد العرقمي للمدة (١٩٩١-٢٠١٠)، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (١٠)، العدد (٣٠).

ثالثا. الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. إكن لونيس، (٢٠١١)، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

رابعا. الوثائق والمستندات الرسمية:

١. وزارة التخطيط العراقية، (٢٠١٨)، **الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات**، مديرية الحسابات القومية.
٢. البنك المركزي العراقي، (٢٠١٨)، **دائرة الاحصاء والابحاث**، النشرة الاحصائية السنوية، www.cbiraq.org.
٣. البنك المركزي العراقي، (٢٠١٧)، أسار فخري عبد اللطيف، كيفية التوفيق بين السرية المصرفية ومقتضيات مكافحة تبييض الأموال.

٤. البنك المركزي العراقي وكلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد (٢٠٠٨): أفتخار محمد الرفيعي ومناهل مصطفى، دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الاموال.
٥. الوقائع العراقية، (٢٠١٥)، **الجريدة الرسمية لجمهورية العراق**، العدد (٤٣٨٧).

المصادر باللغة الانجليزية:

1. Geiger, H., & Wuensch, O., (2007), The fight against money laundering: An economic analysis of a cost-benefit paradoxon, **Journal of Money Laundering Control,** 10(1), 91-105.
2. Masciandaro, D., & Filotto, U., (2001), Money laundering regulation and bank compliance costs: What do your customers know? Economics and the Italian experience, **Journal of Money Laundering Control**, 5(2), 133-145.
3. Unger, B., Ferwerda, J., de Kruijf, W., Rawlings, G., Siegel, M., & Wokke, K., (2006), The Amounts and the Effects of Money Laundering, report for Dutch Ministry of Finance, Feb. 2006.
4. World Bank, World Development Indicators (2013). **www.worldbank.org.**